المعهد العراقي للحوار
Iraqi Institute For Intellectual Dialogue

في تطورات الملف النووي الإيراني : مقترح أمريكي جديد لكسر الجمود

موقع بوليتيكو الأمريكي Politico
ترجمة : قسم الترجمة
بالمعهد العراقي للحوار
فهد الصالح

31 مارس ٢٠٢١

07905400123
Head@hewariraq.com

كشف موقع بوليتيكو الأمريكي Politico الاثنين ٢٩ مارس أن ادارة الرئيس جو بايدن تخطط لوضع مقترح جديد للبدء في مباحثات مع الجانب الإيراني في أقرب وقت خلال الأسبوع الجاري .

ووفقا لما ذكره شخصان لهما اطلاع على الوضع ، فإن المقترح يطلب من ايران أن توقف بعض من أنشطتها النووية مثل وقف العمل على أجهزة الطرد المركزي وتخصيب اليورانيوم بنسبة ٢٠ ٪ ، مقابل بعض التخفيف من العقوبات الأمريكية .

وحسب ما ذكره أحدهم الى موقع بوليتيكو ، فإن التفاصيل ما تزال قيد الدراسة والترتيب .

ولم يعرف بعد ما اذا كانت ايران سوف تقبل هذا المقترح ، وكانت ايران قد رفضت في وقت سابق من هذا العام مقترحا أمريكيا لاستئناف المفاوضات ، وطالبت واشنطن أن ترفع العقوبات المفروضة عليها قبل العودة الى المباحثات .

ومع ذلك ، فإن المسؤولين الأمريكيين والإيرانيين يدركون أنه في حال عدم حدوث اختراق خلال الأسابيع القليلة المقبلة ، فمن غير المرجح أن يتحقق أي تقدم حتى أيلول / سبتمبر القادم على أقرب تقدير .

وقد امتنع مسؤول بارز في ادارة بايدن التعليق على المفاوضات الدبلوماسية حول الملف النووي ولكنه قال " ل**قد كنا واضحين بأننا مستعدون للبحث عن عودة متبادلة للاتفاق النووي الإيراني " مضيفا " وقد كنا أيضا منفتحين بأننا نتباحث مع شركائنا حول أفضل الطرق لتحقيق ذلك ، ومنها من خلال خطوات أولية ومتبادلة** " .

وقال " **لقد كنا ننظر في الخيارات لعمل ذلك ، ويدخل في ضمنها محادثات غير مباشرة من خلال شركائنا الأوروبين** " .

هذا وفي جواب عبر البريد الإلكتروني قال مسؤول القسم الصحافي في البعثة الإيرانية لدى الأمم المتحدة شاهروخ ناظمي " **إن عودة الولايات المتحدة الى الاتفاق لايحتاج الى مقترح محدد . إنه فقط يتطلب قرارا سياسيا من جانب الولايات المتحدة في الشروع بالتنفيذ الفوري والكامل لتعهداتها في الاتفاق .**

هناك طريقتان و مقاربتان للنظر في هذا التطور وتحليله : من وجهة نظر واحدة ؛ اتفاقية لمدة ٢٥ سنة ، و بمبلغ ٤٠٠ مليار دولار بين الصين وإيران ، وتغطي مجالات الطاقة والشؤون العسكرية ، لا ينبغي الاستخفاف أو الاستهانة بها من الولايات المتحدة أو إسرائيل ، حتى وإن تدخل حيز التنفيذ في غضون عامين .

إنها تبرهن على أن ايران هي بعيدة عن الانهيار تحت وطأة العقوبات الصارمة والقاسية والتي أعادت الولايات المتحدة فرضها عبر الانسحاب الأحادي من الاتفاق النووي قبل حوالي ثلاث سنوات . وهي أيضا تعطي إشعارا الى الولايات المتحدة و أوروبا و إسرائيل بأن ايران قد وجدت حليفا قويا، ومشاورا ناصحا ، مما سيحطم العزلة التي إعتقد ترامب و نتنياهو أنها سوف تحاصر ايران .

وكلاهما الصين و ايران ، لديهما مصلحة خاصة ، وإن كان ذلك على نطاق مختلف ، في إضعاف الولايات المتحدة : وهذا يتعارض مع مصلحة إسرائيل الأساسية ؛ وهي أمريكا قوية و مهابة ولها الحضور القوي .

والنظرة الثانية ترى أن الاتفاقية هي جزء لا يتجزأ من السياسة الخارجية الصينية ، وليس بالضرورة جزءا مركزيا . الصين ليس لديها مصلحة بالنزاعات العسكرية الإقليمية ، ناهيك عن التورط في واحدة منها ، مما يعرض استثماراتها للخطر . الصين لديها مصلحة في أسعار نفط منخفضة ، بينما بالنسبة للاقتصاد الإيراني ، فإن السعر الأعلى هو مصلحة أساسية .

وعلاوة على ذلك ، فإن الصين تحترم علاقتها التكنولوجية مع إسرائيل ، ومن المشكوك فيه أن تخاطر بذلك من خلال تزويد ايران بالصواريخ المتطورة المضادة للسفن ، والتي تسعى ايران للحصول عليها . إن فعالية التكلفة لذلك ربما لا معنى لها بالنسبة للصين .

إن ايران هي من بين البلدان ال ١٤٠ التي وقعت على مذكرة تفاهم ثنائية مع الصين ، مما يجعلها عضوا في " مبادرة الحزام والطريق " الصينية ، ومن بين هذه البلدان ، يوجد ١٧ بلدا في الشرق الأوسط ، أو شمال أفريقيا .

إن الاتفاقية الصينية - الإيرانية هي بالأساس جزءا من هذه المبادرة ، والتي هي ستراتيجية لسياسة الصين الخارجية والتجارية هدفها الاستراتيجي هو الربط التدريجي لآسيا بأفريقيا ، والشرق الأوسط وأوروبا من خلال شبكة طرق برية وبحرية و موانئ .

والفكرة الجوهرية هي إيجاد منفذ اقتصادي كبير ، وتحسين التكامل الإقليمي من خلال الخدمات الجيدة للصين ، وتسهيل خطوط سلسلة توريد البضائع .

ولكن الهدف الأساسي الواضح هو ؛ إظهار قوة الصين الاقتصادية والسياسية ، ودعم حضورها ، وإيجاد نفوذ دبلوماسي وتجاري ، وتعزيز مصالحها